الدّلالةُ القطعيّةُ والدّلالةُ الاحتماليّةُ في كتابِ سيبويه عرض ودراسة

حيدر عبد علي حميدي العامري[1]
[1]قسم اللغة العربية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق
*المؤلف المراسل: haider.hamedi@uokerbala.edu.iq

الملخص

تعدّ الدلالـةُ من أهمّ أقسامِ علمِ اللسانياتِ ، فهي تشتركُ مع مستويات اللغةِ الأخرى (الصوت ، والصرف ، والنحو) ؛ من أجلِ إيصالِ الأفكارِ إلى المتلقي ، فمستوياتُ اللغةِ الثلاثةِ هي جسدُ اللغةِ ، والدلالةُ روحُها ، فمن دونِها لا تكونُ لأيّ لغةٍ من اللغاتِ روحٌ . ولهذه الدلالة أنواعٌ مختلفةٌ ، منها : الدلالةُ القطعيةُ ، والدلالةُ الاحتماليةُ . ولكل نوعٍ منها مصاديق تدلّ عليها. ولا يخفي علينا أهمية كتاب سيبويه ؛ هذا السفر اللغويّ ، الذي ضمّ بين دفتيه اللغة بكل مستوياتها : (صوت وصرف ونحو ودلالة) ، حتى وصفه بعض العلماء بأنه البحر، و قيل لمن أراد الدخول في اللغة أو دراستها : هل ركبت البحر ؟ ويعنون هل درست أو قرأت كتاب سيبويه ؟ ومن ضمن المسائل التي حواها هذا الكتاب مسألة القطع والاحتمال. لذا جاء هذا البحثُ يعرضُ هذين النوعين من الدلالةِ في كتابِ سيبويه ، عن طريقِ دراسة مصاديقِهما التي ضمَّها الكتاب.

الكلمات المفتاحية: دلالة ، قطعية، احتمالية، كتاب، سيبويه.

Definitive and Probabilistic Meaning in Sibawayh's Book Presentation and Study

Haider Abdul Ali Hamidi Al-Amiri[1]
1Department of Arabic, College of Education for Human Sciences, University of Karbala, Karbala, Iraq
*Corresponding author: haider.hamedi@uokerbala.edu.iq

Abstract

Semantics is one of the most important branches of linguistics. It collaborates with the other levels of language (sound, morphology, and syntax) to convey ideas to the recipient. The three levels of language constitute the body of the language, and semantics is its soul; without them, no language would have a soul. This semantics has different types, including definitive semantics and probabilistic semantics. Each type has instances that indicate it. The importance of Sibawayh's book is not hidden from us; this linguistic journey encompassed within its covers the language at all its levels: sound, morphology, syntax, and semantics. Some scholars even described it as an ocean. Those who wished to delve into or study language were asked, "Have you sailed the ocean?" They meant, "Have you studied or read Sibawayh's book?" Among the issues covered in this book was the issue of definitive semantics and probability. Therefore, this research came to present these two types of meaning in Sibawayh's book, by studying their instances that the book included.

Keywords: Semantics, Certainty, Probability, Book, Sibawayh.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيه المصطفى الأمين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد:

فحاولت أن انتقي نصوصًا من الكتاب وجدتها تتضمن دلالة قطعية ودلالة احتمالية؛ لذلك قسمّتُ البحثَ على جزئين:

الجزء الأوّل: عرض الدلالة القطعية، وضمّ ما يأتي:
1- دلاله المقام ومقتضى الحال.
2- دخول بعض الحروف في الجملة.
الجزء الثاني: عرض الدلالة الاحتمالية ، وضمّ هذا الجزء أقساما يمثل كلّ قسم منه موضوعًا يؤدي إلى الاحتمال في الجملة العربية وهذه الاقسام هي:
1- ألفاظ تفضي إلى الاحتمال .
2- اختلاف التقدير.
3-التعريف والتنكير.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها :(النكت في تفسير كتاب سيبويه، وشرح المفصل، والنحو الوافي). وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يوفقنا في إيصال هذه الفكرة إلى الدارس والقارئ.

أوّلًا: الدلالة القطعية

- القطع لغةً: وردَ في معجمات اللغة أنّ "القاف والطاء والعين أصلٌ صحيحٌ واحدٌ ، يدلُّ على صرْمٍ وإبانةِ شيءٍ من شيءٍ. يُقالُ: قطعْتُ الشيءَ أقطعُه قطْعًا ."[1]. وهو "إبانةُ بعضِ أجزاءِ الجرمِ من بعضٍ فصْلًا. قطعَهُ يقطعُهُ قطعًا وقطيعةً وقطوعًا"[2].

-القطع اصطلاحًا: يُعدّ مصطلحُ (القطعِ) من مصطلحاتِ علمِ الأصولِ نشأةً ؛ إذ عُرِّفَ "بأنّه العلمُ الذي ينتفي معه

(1) مقاييس اللغة: 101/5 مادة (قطع).
(2) لسان العرب: مادة (قطع).

الاحتمالُ"[1]، ثُمَّ استُعمِل هذا المعنى في مجال الدراسات الدلاليةِ اللغوية ليدلَّ على المعنى الصريح الذي لا يحتملُ غيره[2].

من هنا يمكن لنا أن نقترحَ تعريفًا للدلالة القطعيةِ هو: أنّها الدلالةُ النصيّةُ على معنى معيّنٍ لا يحُتملُ معه معنى آخرَ .ولها مصاديقُ في كتاب سيبويه منها:

أ- المقام:

قيلَ في المقام :إنّ " ...لكلِّ كلمةٍ مع صاحبتها مقامًا ، ولكلِّ حدٍّ ينتهي إليه الكلام مقامٌ ، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به ، وهو الذي نسمّيه مقتضى الحال" [3]، ويكون المقام (مقتضى الحال) دلالة قطعية في كثير من النصوص فـ "غايات الأداء يصبح لكلّ غاية منها عبارات معيارية خاصّة من الناحية النظرية ، ولكن مطالب الاستعمال ومناسبة المقام ربما تطلبت نقل عبارات ذات غاية محددة إلى غاية أخرى"[4]، وهذا ما نجده في النصوص الآتية:

يقول سيبويه: "ولو قال : ما كان مثلُك أحدًا ، أو ما كان زيدٌ أحدًا ، كان ناقضًا؛ لأنّه قد عُلِمَ أنّه لا يكون زيدٌ ولا مثله إلا من الناس... إلا أن تقول :ما كان زيدٌ أحدًا ؛ أي من الأحدين، وما كان مثلك أحدًا على وجه التصغير"[5]، فجملتا (ما كان زيدٌ أحدًا) و (وما كان مثلك أحدًا) فيهما تناقض ؛لأنّ " الفائدة إنّما تكون في الخبر دون الاسم، فإذا قلت: ما كان مثلك أحدًا، فمثلك هو الاسم، وأحد، هو الخبر، والنفي واقع على أحد، ومعناه: إنسان، كأنّك قلت: ما كان مثلك إنسانًا، فهذا محال، إلا أن تريدَ معنى الوضع منه أو الرفعة له وإن كنت تعتقد أنّه إنسان"[6]، فمقام التصغير هو الذي جعل التركيب صحيحًا بعد أن كان يحتمل النقض.

(1) إشكالية القطع عند الأصوليين : 44 .
(2) يُنظر : الجملة العربية والمعنى :12 ، والمجال اللغوي بين الدلالة الاحتمالية والقطعية دراسة وتوجيه (بحث)/مجلة آداب المستنصرية ،عدد88 : 127 .
(3) مفتاح العلوم : 168-169.
(4) اللغة العربية معناها ومبناها : 370-371 .
(5) الكتاب : 55/1 .
(6) النكت في تفسير كتاب سيبويه : 281/1 .

ومنه قوله أيضًا: "ومثله في الابتداء وليس على فعل قوله عزّ وجلّ: ((قالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ)) (الاعراف، الآية: 164) لم يريدوا أن يعتذروا اعتذارًا مستأنفًا من أمر ليموا عليه ولكنّهم قيل لهم: (لِمَ تعظون قومًا ؟) قالوا : موعظتنا معذرة إلى ربكم. ولو قال رجل لرجل : معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذارًا ، لنصبَ" [1] الآية المباركة المذكورة في النص جاءت في مقام جواب عن سؤال طُرِح عليهم وليس في مقام اعتذار من أمر[2]؛ لذلك جاءت لفظة (معذرة) مرفوعة. أمّا إذا كان المقام مقامَ اعتذار من أمر ما فإنها تكون منصوبة، كما لو قال رجلٌ لرجلٍ، ويريد أن يعتذر له من أمر ما: معذرةً لك، بالنصب، فالمقام هو الفيصل في اختيار الحركة الاعرابية في مثل هذا الموضع.

ومنه قوله أيضًا: "هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه ، يقولُ: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ : لم يرد أن يكرره ولا يعرّفك شيئا تُنكره ، ولكنه شتمه بذلك. وبلغنا أنّ بعضهم قرأ هذا الحرف نصبًا : "وامرأته حمّالةَ الحطبِ" لم يجعل الحمّالةَ خبرًا للمرأة ، ولكنّه كأنه قال : أذكرُ حمّالةَ الحطب ، شتمًا لها ، وإن كان فعلًا لا يُستعمل إظهارُه" [3].

ففي جملة (أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ) يُحتمل أن يكون وصفَ (زيد) بالفاسق الخبيث، ويُحتمل أن يكون شتمًا، فهنا المقام الذي يفصل ويقطع في الأمر، فيكون منصوبًا على الشتم، كما جاء في قوله تعالى: ((وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)) (المسد، الآية: 4)، فقد جاءت القراءة بالنصب (حمّالة) بالذمّ والمعنى: أعني حمّالةَ الحطبِ[4] أي المقام مقام شتم وذم.

ب–المورد الآخر من موارد القطع في الجملة، هو وجود بعض الحروف التي تقطع الاحتمال:

من ذلك قول سيبويه: "واعلم أنهم يقولون: إن زيدٌ لذاهبٌ ،وإن عمرو لخيرٌ منك، لمّا خففها جعلها بمنزلة لكن حين خفّفها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها" [5].

من المعروف أنّ (إنّ) تُخفف وتشدد في الكلام فإذا خففت التبست بـ(إن) النافية، ففي هذ الحالة تدخل اللام على

(1) الكتاب : 320/1 .
(2) ينظر :الكشاف : 524/2 .
(3) الكتاب:70/2 .
(4) يُنظر : زاد المسير في علم التفسير :261/9 .
(5) الكتاب :139/2 .

خبرها؛ لتفصل بينها وبين (إن) النافية؛ لأن (إن) النافية لا تلحقها اللام، وتلحق (إن) المخففة وتفيد التوكيد [1]، فحرف اللام هنا دلّ دلالة قطعية على أنّ (إن) هذه مخففة من الثقيلة التي هي حرف مشبّه بالفعل ، وليس (إن) النافية.

ومن ذلك دخول (النون) في تركيب القسم ،يقول سيبويه: " اعلم أنّ القسم توكيد لكلامك ، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام والنون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلَنّ. وزعم الخليل: إنّ النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إن كان صالحًا. فإن بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة... وإن كان الفعلُ وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام ، وذلك قولك: والله لفعلت" [2].

ذكر النحاة في باب توكيد الفعل المضارع بنوني التوكيد ثلاث حالات منها:" أن يكون توكيدُه بهما واجبًا، وذلك إذا كان مثبتًا مستقبلًا جوابًا لقسم غير مفصول من لامه بفاصل نحو : ((تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ)) (الانبياء، الآية: 57)، ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا، نحو: ((تاللَّهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)) (يوسف، الآية: 85)، إذ التقدير: لا تفتؤ، أو كان حالًا كقراءة ابن كثير: ((لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)) (القيامة، الآية: 1)... أو كان مفصولًا من اللام مثل: ((وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ)) (آل عمران، الآية: 158)"[3].

من هذا نفهم أنّ النون إذا دخلت على الفعل دلّت دلالة قطعية على أنّه لم يقعْ، فلو كان واقعًا لم تدخل عليه.

ثانيًا: الدلالة الاحتمالية:

– الاحتمال لغةً: لم يرد في معجمات اللغة معنى للاحتمال بالمعنى الذي له علاقة بالدلالة الاحتمالية سوى ما جاء في المعجم الوسيط من إشارة إلى المعنى المقصود من هذه الدلالة، فـ "احتمل... لأمرُ أن يكون كذا : جازَ" [4]. وله مرادفٌ من معناه هو (الظن) التي تدلّ على معنيين مختلفين محتملين [5].

(1) ينظر: المسائل العضديات: 69.
(2) الكتاب :2/104-105 .
(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 4/95-96 .
(4) المعجم الوسيط : 199 ، مادة (حمل).
(5) ينظر: مقاييس اللغة : 3/492 مادة (ظنن).

– الاحتمال اصطلاحًا: ذكر الشريف الجرجاني في كتابه (التعريفات) عن الاحتمال قوله: "ما لا يكون تصور طرفيه كافيا، بل يتردد الذهن في النسبة بينهما ، ويراد به الإمكان الذهني" [1].

وهناك نوعٌ من الجملِ تكون فيها المعاني محتملةً، ولا يمكن الوقوف على معنى معينٍ إلا بقرينة ، وهذا النوعُ من الجمل تكون فيه الدلالة الاحتمالية [2]. مما سبقَ يمكننا أن نتبيّنَ معنى الدلالة الاحتمالية إذ هو عدمُ النصِّ على معنى معينٍ في دلالة الكلامِ إلا بوجودِ قرينة. وتوجد كثيرٌ من مصاديق الدلالة الاحتمالية في كتاب سيبويه، وقد رتبتها على شكلِ مواضع ، كلّ موضع منها يمثل سببًا يدعو إلى الاحتمال في الجملة، وهي:

1– العلامة الإعرابية:

عُرِّفَ الإعرابُ أنّه اختلاف أواخر الكلمات لاختلاف المعاني المتعاقبة عليها[3]، وهو "وليد التركيب، وانعكاسٌ لمعانٍ تحدثُ في الكلام مصاحبة لعملية التركيب؛ لأنّ هذه المعاني التي يتخذ الإعراب عنوانًا لها هي معانٍ تركيبية تتعاقبُ على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والإضافة" [4] ، وقد وُضِعتْ لهذه المعاني علاماتٌ شكلية (خطية) تُعرفُ بها ، كالضمة والفتحة والكسرة وتسمى بـ(الحركات) أيضًا "ولولا الحركات ما أفاد الكلام معنى، أو ما فهم المعنى من الكلام"[5] إلا أنّ هذه العلامات تؤدي في بعض الأحيان إلى الاحتمال في التركيب؛ لأننا "حين ننظر إلى مطلق العلامة، كمطلق الضمة أو مطلق الفتحة أو مطلق الكسرة فسنجد أنّها لا تدلّ على باب واحد، وإنّما تدلّ الواحدة منها على أكثر من باب"[6].

وفي هذا الموضع سنعرض بعض النصوص الواردة في (الكتاب)، والتي احتملت أكثر من وجه بسبب العلامة الإعرابية، فمرة أن تأتي المفردة على علامة إعرابية واحدة، وتحتمل أكثر من وجه ومرة تأتي على أكثر من علامة إعرابية وكل ذلك يؤدي إلى احتمال المعاني.

---

(1) التعريفات: 15.
(2) ينظر الجملة العربية والمعنى: 12.
(3) ينظر: شرح الرضي على الكافيه:17/1، وينظر: شرح المفصل: 72/1.
(4) الاعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: 107.
(5) مدرسة البصرة النحوية: 300، وينظر: الاوجه الاعرابية في قراءة أهل البصره: 47.
(6) اللغة العربية معناها ومبناها: 205.

أ- مجيء المفردة على علامة إعرابية واحده:

قال سيبويه: "وذلك قولك: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم ، ورأيت بني عمك ناسا منهم، ورأيت عبد الله شخصه، وصرفت وجوهها أولها. فهذا يجيء على وجهين: على أنّه أراد: رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك، وصرفت وجوه أوّلها، ولكنّه ثنّى الاسم توكيدا... ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك: وهو أنْ يتكلمَ فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أنّه يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول: ثلثيهم، أو ناسا منهم"[1] فالألفاظ: (أكثرهم، وثلثيهم، وناسا منهم، وشخصه) جاءت منصوبة ولفظة (أوّلها) جاءت مجرورا، فهي بهذه الحالة الإعرابية احتملت وجهين:

أوّلها: البدل الذي أفاد التوكيد؛ إذ استدل على هذا الوجه بقوله تعالى: ((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون)) (الحجر، الآية: 30)، ويقول الأعلم الشنتمري: "هذا أحد الوجهين، والمعنى في ذلك أنّه حين قال: رأيت قومك، كان غرضه: رأيت ثلثي قومك. فعبّر باللفظ العام وهو يريد البعض، كما تقول: ضجّ أهل بغداد، وعسى أن لا يكون ضجّ منهم إلا نفر. فإذا أراد ذلك ثم أتى بالبعض فكرره بلفظ آخر فقد أكّد ، كما أكّد في قوله تعالى السابق: ((فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُون))، وكذلك قول الشاعر:

وذكرت تقتد برد مائها دعتك البول على أنسائها

فذكر (تقتد) وهو يريد (برد مائها) ثم أبدل منها، وهذا من بدل الاشتمال وأنشده سيبويه للتأكيد الذي ذكره في البدل"[2].

والوجه الآخر: عطف البيان:

يجري عطف البيان: "مجرى النعت يؤتى به لأيضًاح ما يجري عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه فهو من تمامه كما أنّ النعت من تمام المنعوت ، نحو قولك : مررت بأخيك زيد . بينت الأخ بقولك زيد وفصلته من أخ آخر ليس بزيد . كما تفعل الصفة في قولك : مررت بأخيك الطويل ، تفصله من أخ آخر ليس بطويل" [3]، وهذا المعنى مستفاد من قول سيبويه:

(1) الكتاب:1/150-151.
(2) النكت في تفسير كتاب سيبويه:3/1 81-382.
(3) شرح المفصل:71/3.

"ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم فيقول ثلثيهم أو ناسا منهم"[1] على سبيل الإيضاح والتبيين.

ومن ذلك قول سيبويه أيضًا: "هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأوّل ، ويجري على الاسم كما يجري أجمعون على الاسم... فالبدل أنّ تقول: ضرب عبدالله ظهره وبطنه، وضرب زيد الظهر والبطن، وقلب عمرو ظهره وبطنه، ومطرنا سهلنا وجبلنا، ومطرنا السهل والجبل، وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين " [2]، فمجيء (ظهره، وبطنه، والظهر، والبطن، وسهلنا، وجبلنا، والسهل، والجبل) مرفوعة في هذا الموضع جعلها تحتمل وجهين إعرابيين:

الأوّل: بدل اشتمال:

فلو قال المتكلم: ضرب عبدالله، لكان الكلام تامًّا ومفهومًا، إلا أنّ المتلقي سيبقى حرًّا في اختيار مكان الضرب كأن ينسبه إلى رأس زيد، أو رجله، أو ظهره، أو بطنه، ولكن إذا ذكر المتكلم (ظهره، وبطنه، أو الظهر والبطن) تعيّن مكان الضرب، واتجه فهمُ السامع إليه دون الأماكن الأخر التي كانت محتملة وهذه هي حقيقة بدل الاشتمال فهو: مقصور لتعيين أمر في متبوعه، وإنّ هذا الأمر عرضي طارئ وليس جزءًا أصيلا من المتبوع. وإنّ أساس الاشتمال وموضعه الحق هو العامل بمعناه لا التابع ولا المتبوع"[3].

والوجه الاخر : هو التوكيد للاسم الذي قبله مثله مثل (اجمعين).

ويقول سيبويه أيضًا: "ومما يجيء توكيدا وينصب قوله : سِيرَ عليه سيرًا، وانُطلِقَ به انطلاقًا، وضُرِبَ به ضربا، فينتصبُ على وجهين:

أحدهما: على أنّه حال، على حدِّ قولك ذهب به مشيا وقتل به صبرا، وإن وصفته على هذا الحد كان نصبا، وتقول: سِيرَ به سيرًا عنيفًا، كما تقول: ذهب به مشيًا عنيفًا.

(1) الكتاب:1:151.
(2) الكتاب:1/158.
(3) النحو الوافي: 3/669.

وان شئت نصبته على إضمار فعل آخر ويكون بدلا من اللفظ بالفعل فتقول: سيرَ عليه سيرا وضُرب عليه ضربا، كأنّك قلت بعدما قلت: سِيرَ عليه وضُرِبَ به: يسيرون سيرًا ويضربون ضربًا وينطلقون انطلاقًا، ولكنّه صار المصدر بدلا من اللفظ بالفعل نحو يضربون وينطلقون"[1]. فالنصبُ في (سيرًا، وانطلاقًا، وضربًا) جعلها تحتملُ وجهين:

الوجه الأوّل: حال، فالمصدر وقع موقع الحال، والعاملُ فيه الفعل المذكور، يقولُ ابن يعيش في ذلك: "اعلمْ أن المصدر قد يقعُ في موضعِ الحالِ فيُقالُ: أتيته ركضًا، وقتلتُه صبرًا، ولقيته فجاءةً وعيانًا، وكلمته مشافهةً، والتقديرُ: أتيته راكضًا، وقتلته مصبورًا، إذا كان الحال من الهاء، فإن كان من التاء، فتقديرُه : قتلتُه صابرًا، ولقيته مفاجئًا ومعاينًا، وكلمته مشافهًا، فهذه المصادر وشبهها وقعت موقع الصفة وانتصبت على الحال، كما قد تقع الصفة في موقع المصدر المؤكد نحو: قمْ قائمًا، والأصل: قمْ قيامًا، الا ترى أنه لا يُحسنُ أن يُحملَ على ظاهره فيُقالُ: أنّه حالٌ ؛ لأنّك لا تأمرُ بفعلِ من هو فيه" [2] فهذه الألفاظ منصوبة على الحال المؤكِّدة كأننا قلنا: سيرَ عليه مسيرًا، وذهبَ به مشيًا، وقتل به صبرًا؛ أي مصبورًا [3].

والوجه الآخرُ: أنّه مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ، وهذا المصدرُ المذكورُ بدلٌ من اللفظِ بالفعلِ؛ يعني أننا ننصبُ (سيرًا، وانطلاقًا، وضربًا) مفاعيل مطلقة مؤكِّدة[4].

ففي الحالة الأولى كان عاملُ النصبِ الفعلَ المذكورَ، وفي الحالةِ الثانيةِ كان محذوفًا واكتفى بذكر المصدر بدلا من اللفظِ به.

ومن ذلك قولُه أيضًا : "هذا باب المبدل من المبدل منه، والمبدل يشرك المبدل منه في الجر، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ، فهو على وجهٍ محال، وعلى وجهٍ حسنٍ. فأمّا المحالُ فأن تعني أنّ الرجلَ حمارٌ، وأما الذي يحسن فهو أن تقولَ: مررتُ برجلٍ ثم تبدل الحمارَ مكانَ الرجلِ فتقولُ: حمارٍ، إمّا أن تكونَ غلطتَ أو نسيتَ فاستدركتَ، وإمّا أن يبدو لك

(1) الكتاب:231/1.
(2) شرح المفصل: 59/2.
(3) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه:441/1.
(4) ينظر: المصدر السابق :441/1.

أن تُضربَ عن مرورك بالرجلِ وتجعلَ مكانَه مرورَك بالحمارِ بعدما كنت أردتَ غير ذلك"[1]، ففي هذا النص وردت لفظة (حمار)، وهي مجرورة أدّت إلى وجودِ احتمالين عبّرَ سيبويه عن الأول منهما بـ (المحال) وعن الآخر بـ (الحسن)، ثمّ إنّ الأخير من هذين الوجهين يحتملُ احتمالين أيضًا:

الأول: أنّه غلطٌ ونسي بعدما تكلمَّ الكلام فاستدرك.

والآخر: أنّه لم يغلطْ ولم ينسَ بل أرادَ أن يغيّرَ مرورَه بالرجلِ ويجعلَ مكانَه مرورَه بالحمارِ.

وينبغي لنا أن نذكرَ أنّ مصطلحَ (المحال) في هذا الموضع لم يقصدْ به سيبويه معنى المحال الذي ذكره عند تقسيمه الكلام في قوله: "هذا باب الاستقامة من الكلام و الإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا، وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ وشربتُ ماء البحر، ونحوه وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ ، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا، وأمّا المحال الكذب فتقول: سوف أشربُ ماء البحر أمس"[2]، فجملة (مررت برجل حمار) ليس من المحال الذي ينتقض أول الكلام فيه بآخره، كما هو في تعريف سيبويه (المحال)، الذي يقول عنه الأخفش سعيد بن مسعدة (210هـ): " وأمّا المحال فهو لا يصحّ له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب؛ لأنّه ليس له معنى، ألا ترى أنك إذا قلت: أتيتك غدًا، لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب"[3].

ولا أظن أنّ هذا ينطبق على جملة (مررت برجل حمار)؛ لأننا لا نعدم في أن نمرّ على شخص تكون تصرفاته وسلوكه تصرفات وسلوك هذا النوع من الحيوانات ، وقد أشار الباري عزّ وجلّ إلى هذه الحقيقة في قولِه: ((كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا)) (الجمعة، الآية: 5). ولعلّ سيبويه أراد بمصطلح (المحال) في هذا الموضع مصطلح (المستقيم الكذب) من

(1) الكتاب:439/1.
(2) الكتاب:25/1-26.
(3) هامش كتاب سيبويه :26/1 ، وينظر : شرح كتاب سيبويه للرماني:150/1.

الأقسام التي ذكرها للكلام.

ثمّ أنّ الوجه الثاني الحسن المحتمل في جملة (مررت برجل حمار) يحتمل احتمالين:

الأول: أن يكون المتكلم غلط أو نسي ثم عاد فاستدرك كلامه، وهو ما يُسمى بـ (بدل الاضراب) ويُعرّف بأنّه: "الذي يُذكر فيه المبدل منه قصدًا ولكن يضربُ عنه المتكلم... من غير أن يتعرض له بنفي أو اثبات –كأنّه لم يذكره– ويتجه إلى البدل"[1].

وهذا النوع من البدل يكون احتمال اللبس فيه كبير[2]، ولكي نأمن اللبس في هذا الموضع، الأحسن أن نستعمل (بل) فنقول :مررت برجلٍ بل حمارٍ[3].

والوجه الآخر: أنّ المتكلّمَ لم يغلطْ أو ينسَ؛ وإنّما غيّرَ مرورَه من الرجلِ إلى الحمار. فوجوه الاحتمال الموجودة في هذا النص كلها بسبب الحركة الإعرابية للفظة (حمار).

قال سيبويه: "هذا باب ما يكون محمولا على (إنّ) فيشاركه فيه الاسم الذي وليها ويكون محمولا على الابتداء. فأمّا ما حُمل على الابتداء فقولك: إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، وإنّ زيدًا منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرٌو وسعيدٌ يرتفعان على وجهين: فأحد الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيفٌ. فأما الوجهُ الحسنُ فأن يكون محمولا على الابتداء؛ لأنّ معنى (إنّ زيدًا منطلقٌ): زيدٌ منطلقٌ، و (إنّ) دخلت توكيدًا، كأنه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو، وفي القرآن مثله: ((إنّ الله بريء من المشركين ورسولُه)) (التوبة، الآية: 13). وأمّا الوجه الآخر الضعيف: فأن يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول: منطلق هو وعمرٌو، وإنّ زيدًا ظريفٌ هو وعمرٌو" [4]، فرفعُ (عمرو وسعيد) يُنشئ احتمال وجهين إعرابيين:

(1) النحو الوافي: 3/671–672.
(2) يُنظر: المرجع السابق: 3/673.
(3) ينظر: كتاب الأيضَاح:221.
(4) الكتاب: 2/144.

أولهما: هو الحسن كما عبّر عنه سيبويه؛ وهو أن يكونا معطوفين على (إنّ) واسمها؛ لأنّهما في محلّ مبتدأ كما قال سيبويه: إنّ زيدًا منطلقٌ يعادل (زيدٌ منطلقٌ)[1]، والفارق بينهما التأكيد في الجملة الأولى، وتأكيد الشيء لا يُغيّر معناه[2].

والوجه الآخر الضعيف: وذلك عندما يكونا معطوفين على المضمر الذي في الخبر العامل فيه.

والمقصود بالضعيف في قول سيبويه هو (المستقيم القبيح) في تقسيمه الكلام؛ لأنه "الجاري على أصل ليس بأولى، وذلك نحو: ... زيدًا ضربته فهو مستقيم ضعيف ويُقال في الضعيف: قبيح ،إذا كان يجوز على بعض الوجوه"[3]، فاحتمال الحسن والقبح في هذا الموضع حصل بسبب مجيء المعطوف بعد خبر (إنّ).

– مجيء المفردة على أكثر من حركة إعرابية يؤدي إلى الاحتمال في الجملة:

قال سيبويه: "فإن قلت: ضربت وضربوني قومك نصبتَ، إلا في قول من قال: أكلوني البراغي، أو تحمله على البدل، فتجعله بدلا من المضمر، كأنك قلت: ضربتُ وضربني ناسٌ بنو فلان"[4]، ففي هذا النص تحقق ما يسمى بـ(التنازع)، الذي عرّفه النحاة بأنّه: "ما يشتمل على فعلين – غالبا – متصرفين، مذكورين، أو على اسمين يشبهانهما في العمل، أو على فعل واسم يشبهه في العمل، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين"[5]، ففي وجه النصب يكون معمولا للفعل الأول (ضربت).

أما الوجه الآخر وهو الرفع ، فيكون معمولا للفعل الثاني (ضربوني)، وهنا يتحقق احتمال سببه حركة (الرفع)، فإما أن يكون هو الفاعل و (واو) الجماعة يكون علامة للجمع لا محل لها من الاعراب حالها حال تاء التأنيث الساكنة، أو يكون بدلا من (واو) الجماعة التي تكون فاعلا للفعل[6].

(1) ينظر الكتاب: 144/2، الجمل في النحو: 128، والمقتضب: 111/4.
(2) ينظر: الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: 100/3.
(3) شرح كتاب سيبويه للرماني: 150/1.
(4) الكتاب: 78/1.
(5) النحو الوافي: 187/2.
(6) ينظر: حاشية الصبان: 68/2.

– من ذلك قول سيبويه: "وسألت الخليل رحمه الله عن: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما، فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يُمدح به" [1]، فلفظة (أنفسهما) يمكن أن تكون مرفوعة، ويمكن أن تكون منصوبة، ففي حالة الرفع قدّرها سيبويه توكيد لخبر وقع في جملة محذوفة والتقدير: (هما صاحباي).

أما حالة النصب فهو توكيد لمفعول به في جملة محذوفة تقديرها :(أعنيهما)، فالاحتمال هنا كوّن لنا جملتين:

الأولى: اسمية في حالة الرفع.

الأخرى: فعلية في حالة النصب.

قال أيضًا: "هذا ما ينتصب على التعظيم والمدح وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته، وذلك قولك: الحمد لله الحميدَ هو، والحمد لله أهلَ الحمد، والملك لله أهلَ الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسنًا"[2]، ففي هذا النص تنوعت العلامة الاعرابية في (الحميد ، أهل الحمد ، أهل الملك) فمرة جاءت هذه الألفاظ مجرورة فتكون نعتًا للفظ الجلالة (الله)، ومرة ثانية منصوبة فتكون مفعولا به لفعل محذوف تقديره (أعني)، ومرة ثالثة تكون مرفوعة لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، ففي حالتي الرفع والنصب يكون مقطوعًا للتعظيم والمدح. فاحتمال أن يكون صفة تابعة لموصوفها أو مقطوعًا للتعظيم والمدح هو بسبب تعدد العلامة الاعرابية.

ومنه قوله أيضًا: " فالوصف كقولك : مررت بمن صالحٍ ، فصالح وصف ، وإن أردت الحشو قلت: مررت بمن صالحٌ، فيصير(صالح) خبرًا لشيءٍ مضمر، كأنك قلت: مررت بمن هو صالحٌ. والحشو لا يكون أبدًا لمن وما إلا وهما معرفة؛ وذلك من قبل أن الحشو إذا صار فيهما أشبهتا الذي، فكما أن الذي لا يكون إلا معرفة لا يكون ما ومن إذا كان الذي بعدهما حشوا، وهو الصلة، إلا معرفة. وتقول: هذا من أعرفُ منطلقٌ، فتجعل أعرفُ صفةً، وتقول: هذا من أعرِفُ منطلقًا، تجعل أعرِفُ صلةً"[3]، يأتي (ما) و (من)اسمين، إما أن يكونا موصولين مثل: جاءني من جاءك، وجاءني ما

(1) الكتاب: 60/2.
(2) الكتاب: 62/2.
(3) الكتاب: 107/2.

جاءك، أو نكرتين موصوفتين مثل: مررت بمن معجبٍ لك، ومررت بما معجبٍ لك[1].

يُحتمل أن تكون (من) –الواردة نص سيبويه– نكرة موصوفة أو اسمَ معرفةٍ موصولٍ، فإذا جاء الاسم الذي بعدها في جملة: مررت بمن صالح، مجرورًا فهو صفة لـ(من)، وتكون نكرة موصوفة، أما إذا كان (صالح) مرفوعًا ففي هذه الحالة يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة من المبتدأ المحذوف والخبر المذكور صلةٌ للموصول (من)، فتكون اسم موصول معرفة.

وكذا الحال بالنسبة لجملة (هذا من أعرِفُ منطلقٌ)، فلفظة (منطلق) إذا كانت مرفوعة فإنّها تكون خبرًا للمبتدأ هذا، وتكون (من) نكرة موصوفة، أما إذا جاءت(منطلق) منصوبةً فإنها تكون حالا، وجملة (أعرف) صلةٌ لـ(من)، و(من) تكون خبرًا للمبتدأ (هذا). فهذه الاحتمالات المذكورة جاءت كلها بسبب احتمال لفظة (صالح) أكثر من حركة إعرابية.

ثانيًا: المورد الثاني من موارد الاحتمال هو وجود ألفاظ في الجملة تؤدي إليه:

أكثر ما تكون الألفاظ مؤدية إلى الاحتمال عندما تكون حروفا ، كما سيتبين لنا، أو ألفاظ ملازمة لحالة إعرابية واحدة لا تتغير حركتها، وهذا يؤدي إلى دخول الاحتمال في التركيب ، مثل قول سيبويه: "تقول : رأيت متاعك بعضُه فوق بعض، إذا جعلت فوقا في موضع الاسم المبني على المبتدأ وجعلت الأول مبتدأ، كأنك قلت: رأيت متاعك بعضُه أحسنُ من بعض، ففوق في موضع أحسن، وإن جعلته حالا بمنزلة قولك: مررت بمتاعك بعضِه مطروحًا وبعضِه مرفوعًا، نصبته لأنك لم تبنِ عليه شيئًا فتبتدئه"[2]، فمن المعلوم "أنّ العلامة الإعرابية دليلٌ هادٍ إلى المعاني النحوية... كالفاعلية والمفعولية والاضافة. ولكن قد يحدث أن يتعذر ظهور العلامة الإعرابية تعذرًا يفضي إلى التباس في المعنى النحوي الذي تؤديه الكلمة "[3]، وهذا ما نلحظه في لفظة (فوق) في الجملة التي ذكرها سيبويه، إذ عدم ظهور العلامة الاعرابية جعلها تحتمل أكثر من وظيفة نحوية في الجملة، فمرة تكون خبرا، كما عبّر عنها سيبويه بـ(موضع الاسم المبني على المبتدأ) والاسم قبلها (بعضه) مبتدأ، ومرة أخرى تكون حالا فتكون منصوبةً.

(1) ينظر: التوطئة: 175،176.
(2) الكتاب:155/1.
(3) ظاهرة اللبس في العربية: 130.

ومنهٌ قول سيبويه أيضًا: "يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة... وقد تقول: مررت بزيد وعمرو، على أنّك مررت بهما مرورين، وليس في ذلك دليل على المرور المبدوء به كأنه يقول: ومررت أيضًا بعمرو ، فنفي هذا: ما مررت بزيد وما مررت بعمرو" [1]، فالواو في النص هي اللفظة التي جلبت الاحتمال؛ لأنها لا معنى لها سوى الجمع بين شيئين في الحكم فقط، يقول ابن يعيش في ذلك: "وهي أصل حروف العطف والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاشتراك بين شيئين فقط في حكم واحد، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو... فهي تدل على الجمع المطلق إلا أنّ دلالتها على الجمع أعمّ من دلالتها على العطف"[2].

فإذا قلنا: مررت بزيد وعمرو، ففيه ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون المرور بهما معا في وقت واحد، والثاني: أن يكون المتقدم (زيد) هو المبدوء به أولا، والثالث: أن يكون المتأخر (عمرو) وهو المبدوء به أولا. لذلك يكون نفي الجملة هي الفيصل في هذه الجملة المحتملة "...فإذا كان المرور بهما واحدا فنفيه أن تقول: ما مررت بهما، وإن كانا مرورين قلت: مل مررت بزيد، وما مررت بعمرو" [3].

ومنه قوله أيضًا: "ومن ذلك أن تقول : ادخلْ على زيد أو عمرو أو خالد ، أي : لا تدخلْ على أكثر من واحد من هؤلاء. وإن شئتَ جئتَ به على معنى: ادخلْ على هذا الضرب"[4].

تأتي (أو) لمعانٍ عدّة؛ منها: الإباحة والتخيير، فالإباحة أن تختار واحدًا من الأمرين أو الأمور التي تُعرضُ عليك مع جوازِ الجمع بينها، نحو: ازرعْ أرضك قمحًا أو شعيرًا. أمّا التخييرُ فهو اختيارُ أحدِ الأمرين أو الأمور التي تُعرضُ عليك مع عدمِ جواز الجمعِ بينها، نحو: تزوّجْ هندًا أو أختَها، وتظهرُ فائدةُ المعنى الثاني في الأحكام الشرعيةِ في علم الأصولِ[5]، ففي نصّ سيبويه احتملت (أو) معنى التخيير في قوله: "أي لا تدخل على أكثر من واحد من هؤلاء"؛ أي: اختَرْ واحدًا من

(1) الكتاب:438/1.
(2) شرح المفصل: 90/8.
(3) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 32/2.
(4) الكتاب:184/1.
(5) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني: 131، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي: 94.

المجموعة، واحتملت معنى الإباحة أيضًا في قوله :" وإن شئتَ جئتَ به على معنى ادخلْ على هذا الضرب".

ثالثًا: المورد الثالث من موارد الاحتمال (اختلاف التقدير):

قد يضمُّ النصُّ كلمةً يتعاقبُ عليها أكثر من معنى، وأيُّ معنى قدّرتُه يكون صحيحًا، وهذا الأمر يؤدي إلى الاحتمال في الجملةِ.

من ذلك قولُ سيبويه: "وتقولُ : جعلتُ متاعَك بعضه فوقَ بعض ، فله ثلاثة أوجه في النصب: إن شئتَ جعلت فوقَ في موضعِ الحال، كأنه قال: علمتُ متاعَك وهو بعضُه على بعض أي في هذه الحال، كما جعلتَ ذلك في رأيتُ في رؤية العين. وإن شئتَ نصبتَه على ما نصبتَ عليه رأيتُ زيدًا وجهَه أحسنَ من وجهِ فلان. وإن شئتَ نصبتَه على أنّك إذا قلتَ: جعلتُ متاعَك يدخلُه معنى ألقيتُ، فيصرُ كأنّك قلتَ: ألقيتُ متاعَك بعضَه فوقَ بعض... وهو مفعولٌ" [1]، فلفظةُ (متاعك) ذكر سيبويه فيها ثلاثة أوجه في النصب، وكلها محتملةٌ، وهذا الاحتمال راجعٌ إلى اختلاف التقدير في الفعل (جعلتُ): فمرةً يُقدّرُ بـ (علمتُ) وثانية يُقدرُ بـ (رأيتُ)، وثالثة يُقدرُ بـ (ألقيتُ).

فُسِّرَ هذا النصُّ بشكلٍ واضح وجليٍّ في كتاب (النكت)؛ إذ يقول صاحبه: "إعلمْ أنّ (جعلتُ) يكون بمعنيين، بمعنى عملتُ، وبمعنى صيّرتُ. فإذا كانت بمعنى (عملتُ) تعدّت إلى مفعولٍ واحدٍ، كقوله تعالى: ((وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ)) (الانعام، الآية: 1) بمعنى عمل وخلق.

وإذا كانت بمعنى صيّرتَ تعدتْ إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما... فأمّا الثلاثة الأوجه التي ذكرها سيبويه، فوجهان فيها يرجعان إلى الوجه الأول مما ذكرنا، وهو أن تجعل (جعلتَ) متعديًا إلى واحد. وأمّا الوجه الثالث: فأن يكون جعلتَ في معنى ألقيتَ، فيقع (فوق) موقع المفعول به، إلا أنّه مفعول زائد في الفائدة، كما كانت الحال، فمجراه مجرى الأول من هذه الجهة" [2].

ومنه قول سيبويه أيضًا: "ومثله...أنت أعلم وعبدالله ، أي أنت أعلم مع عبدالله. وإن شئتَ كان على الوجه الآخر.

(1) الكتاب:1/156-157.
(2) النكت في تفسير كتاب سيبويه: 1/385-386.

كأنّك قلتَ: أنت وعبدالله أعلم من غيركما"[1]، فالجملة التي ذكرها سيبويه تحتملُ وجهين: "أحدهما أن تكون الواو بمعنى (مع) فيكون الأعلم أحدهما دون الآخر، كأنّك قلت: أنت أعلم مع عبدالله، أي أنت أعلم في حال مصاحبة عبدالله، كما تقول: أنت أعلم ومالك، أي: مع مالك. والوجه الآخر: أن يكون كل واحد منهما أعلم من غيره فتكون الواو بمعنى العطف و الاشتراك في معنى أعلم"[2]، فالاحتمالُ الذي دخل جملة (أنت أعلم وعبدالله) هو بسبب اختلاف تقدير معنى (الواو) فمرة تُقدّرُ على أنها (واو) المعية، وأخرى تُقدّرُ على أنّها عاطفة.

رابعًا: المورد الرابع من موارد الاحتمال في الجملة هو التنكير والتعريف في المفردة:

يقول سيبويه: "يقولُ الرجلُ : أتاني رجلٌ ، يريدُ واحدًا في العدد لا اثنين، فيُقالُ: ما أتاك رجلٌ، أي أتاني أكثر من ذلك. أو يقولُ: أتاني رجلٌ لا امرأة ، فيُقالُ : ما أتاك رجلٌ ، أي امرأة أنتك، ويقولُ: أتاني اليومَ رجلٌ، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجلٌ، أي أتاك الضعفاء، فإذا قال: ما أتاك أحدٌ ، صار نفيًا عامًّا لهذا كلّه"[3]، فلفظة (رجل) وهي نكرة في قوله: (ما أتاك رجلٌ) تحتمل أكثر من معنى، إذ تحتملُ: (العدد و الجنس و القوة والنفاذ التي هي من صات الرجل)، والدليل على ذلك نقول في النفي: ما أتاك أحدٌ فيصير هذا نفيًا مطلقًا لكل الاحتمالات.

ومنه قوله أيضًا: "لأنّك إذا قلتَ: هذا الرجل فقد يكون أن تعني كماله، ويكون أن تقول هذا الرجل وأن تريدَ كلَّ ذكرٍ تكلّمَ ومشى على رجلين فهو رجل. فإذا أراد أن يُخلِصَ ذلك المعنى ويختصّه ليُعرفَ من يُعنى بعينِه وأمره قال زيدٌ ونحوه"[4]، فالألف واللام "تدخل على الاسم ويراد بها خصائص جنس ذلك الاسم وصفاته، أي أن المقصود ليس أفراد الجنس بل خصائصه وصفاته، ولذا لا يحلُّ محلَّها (كلّ) نحو قولك: أنت الرجلُ، فهي تفيد المبالغة في شمول هذه الخصائص والصفات، وكأنّك تقولُ له : أنت المشتمل على جميع خصائص كلّ رجلٍ ؛ مبالغةً ، وكأنّ صفات الرجولة كلّها تمثّلت

(1) الكتاب: 300/1.
(2) شرح الرماني على الكتاب: 619/2-620.
(3) الكتاب: 55/1.
(4) الكتاب: 94/2.

فيك"[1]، أو تفيد أنها تشير إلى ذلك الذكر الذي في قبال الأنثى ويمشي على رجلين.

فهذه الاحتمالات كلها بسبب دخول (ال) على (رجل)، و لكي نقطع بالمعنى المطلوب نقولُ: زيد وعمرو، ونحو ذلك.

الخاتمة:

بعد هذا التنقيب السريع في كتاب سيبويه في مصاديق الدلالتين القطعية والاحتمالية نختم البحث بما يأتي:

1-مصطلحا القطع والاحتمال من المصطلحات التي نشأت في كنف الدراسات الأصولية، قبل الدراسات اللغوية.

2-الدلالة القطعية: هي الدلالةُ النصيّةُ على معنى معيّنٍ لا يحُتملُ معه معنى آخرَ.

3-الدلالة الاحتمالية: هي عدمُ النصّ على معنى معينٍ في دلالة الكلامِ إلا بوجودِ قرينة.

4-المتكلم هو المتحكم الرئيس في توجيه الدلالة نحو القطع، أو الاحتمال.

5-كان نصيب أمثلة الدلالة الاحتمالية أكثر من أمثلة الدلالة القطعية؛ وذلك لكثرة موارد الاحتمال التي تدخل في الكلام.

6-استطاع سيبويه أن يبيّن لنا الدلالة القطعية عن طريق المقام واستعمال بعض الحروف في الجملة.

7-رصد البحث بعضًا من مصاديق الدلالة الاحتمالية التي استعملها سيبويه، وهي: العلامة الإعرابية، ودخول بعض الحروف في التركيب التي تجعل المعنى محتملا أكثر من وجه، وكذلك اختلاف تقدير المعنى المراد في الجملة.

8-كانت مصاديق الدلالة الاحتمالية عند سيبويه أكثر من مصاديق الدلالة القطعية؛ وهذا يتناسب مع سعة اللغة العربية التي إنمازت بها عن بقية لغات العالم.

المراجع و المصادر:

- القرآن الكريم.

1-الاعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)، د.محمود عبد السلام شرف الدين، ط.1، دار مرجان للطباعة، القاهرة، 1984م.

2-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الانصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ط. ، المكتبة

(1) المعجم الوافي في أدوات النحو العربي: 48.

العصرية صيدا – بيروت، د.ت.

3–التوطئة، أبو علي الشلوبيني، تحقيق: يوسف أحمد المطوع ،د.ط.، دار الكتب، مصر، 1980م.

4–الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.

5–الجملة العربية والمعنى، د.فاضل صالح السامرائي، ط1، دار ابن حزم، بيروت–لبنان، 2000م.

6–حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

7–رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

8–زاد المسير في علم التفسير، أبو الرفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1984م.

9–شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1398هـ - 1978م.

10– شرح كتاب سيبويه، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1415هـ.

11– شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، إدارة المطبعة المنيرية.

12– الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق: محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1419هـ.

13– ظاهرة اللبس في العربية (جدل التواصل والتفاصل)، د.مهدي أسعد عرار، ط.1، دار وائل للنشر، عمان–الأردن، 2003م.

14– الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2006م.

15– كتاب الإيضاح، أبو علي النحوي، تحقيق: د.كاظم بحر مرجان، ط 2، عالم الكتب، بيروت–لبنان، 1996م.

16– كتاب التعريفات، الفاضل العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، د.ط.، مكتبة لبنان، بيروت، د.ت.

17- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض- سعودية، 1998م.

18- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبدالله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة.

19- اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، ط 3، عالم الكتب، 1998م.

20- مدرسة البصرة النحوية، عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، 1968م.

21- المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: د.علي جابر المنصوري، ط 1، عالم الكتب، 1986م.

22- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، د.علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، ط 2، دار الأمل، الأردن، 1993م.

23- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط 4، مكتبة الشروق الدولية، 2004م.

24- مفتاح العلوم، أبو يعقوب ابن أبي بكر السكاكي، ضبطه: نعيم زرزور، ط 2، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1987م.

25- مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر.

26- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط 3، القاهرة، 1994م.

27- النحو الوافي، عباس حسن، ط 3، دار المعارف، مصر.

28- النكت في تفسير كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (410-476هـ)، تحقيق: رشيد بلحبيب، 1999م.

الرسائل والأطاريح الجامعية:

1-الأوجه الإعرابية في قراءة أهل البصرة، أسامة صباح عبدالله الرفاعي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2004م.

المجلات والدوريات:

1-إشكالية القطع عند الأصوليين، د.أيمن صالح، (بحث منشور)، مجلة المسلم المعاصر، مصر، عدد/117، 2005م.

2-المجال اللغوي بين الدلالة الاحتمالية والقطعية دراسة وتوجيه، فاطمة علوان راشد (بحث منشور)/مجلة آداب المستنصرية، عدد88، 2019م.